الإجابة النموذجية لإمتحان مـــادة منهجية العلوم القانونية(فلسفة القانون)

السنة الأولى جدع مشترك المجموعة (أ)

أستاذ المادة: حفياني شوقي

السؤال الأول:1- مـا هـي النظريـات التـي شكلت مدرسـة الوضـعية الاجتماعيـة ؟ ومـا هـي أهم الأسـس التـي قامـت عليها؟(5ن)

النظريات التي شكلت مدرسة الوضعية الاجتماعية هي:

1- المذهب التاريخي: ويقوم على أسس التالية: إنكار وجود القانون الطبيعي، اختلاف القانون الوضعي باختلاف المجتمع، تكون القانون وتطوره بشكل آلي.
2- مذهب الغاية الإجتماعية: ويقوم على الأسس التالية: القانون ما هو إلا وسيلة تهدف إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في حفظ المجتمع، يتطور القانون بناء على الإرادة الإنسانية الواعية.
3- مذهب التضامن الإجتماعي (ليون ديجي): ويقوم هذا المذهب على حقيقتين وهما: الاستناد إلى الملاحظة والتجربة في دراسة القانون، وجود رابطة اجتماعية قائمة على التضامن.

2 – ما هي أهم الإيجابيات التي قدمها المذهب التاريخي في الفكر القانوني ؟ (2ن)

تتمثل إيجابيات المذهب التاريخي في: – ادخال واظهار دور العوامل غير القانونية في تكوين القانون.

- تباين مدى خطأ أفكار القانون الطبيعي المتعلقة بالقانون الأبدي.
- القانون ليس تعبير عن إرادة الحاكم وانما هو تفاعل عدد من العناصر.
- أعطى قيمة للعرف كمصدر من مصادر القانون بعد أن أهملته المذاهب السابقة.

السؤال الثاني : تناولت جوهر القواعد القانونية في الفقه الحديث ثلاثة أنواع من العدل، أذكرهم مع الشرح ؟(3ن)

أنواع العدل حسب جوهر القواعد القانونية في الفقه الحديث:

1- العدل الإجتماعي: هو العدل الذي يُفرض على الأفراد اتجاه الجماعة.
2- العدل التوزيعي: هو العدل الذي يُفرض على الجماعة اتجاه الأفراد.
3- العدل التبادلي: وهو العدل الذي يقوم على المساواة التامة المتبادلة بين جميع أفراد المجتمع.

<u>السؤال الثالث :</u> ما الفرق بين السياسة التشريعية في نظام الحكم الواحد والسياسة التشريعية في نظام الحكم التعددي؟ وأيّهما أفضل حسب رأيك ولماذا ؟(3ن)

السياسة التشريعية في نظام الحكم الواحد لا تسمح بمشاركة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في وضع السياسات التشريعية كونها لا تؤمن بمبدأ التعددية السياسية والحزبية، بينما السياسة التشريعية في نظام الحكم التعددي تسمح بمشاركة مختلف الفواعل والجهات الرسمية وغير الرسمية في عملية التشريع، وهذا الأخير يعتبر أفضل نظام لأنه يسمح لمختلف الفواعل بالمشاركة في العملية التشريعية ما يساهم في وضع سياسات تشريعية متكاملة.

السؤال الرابع: 1- متى يلجأ المفسرون إلى الإعتماد على الطرق الخارجية في تفسيرهم للقواعد القانونية ؟ أشرح ذلك(3ن).

يلجأ المفسرون إلى الإعتماد على الطرق الخارجية (البحث عن حكمة التشريع وغايته، الأعمال التحضيرية، المصادر التاريخية) في تفسيرهم للقواعد القانونية عندما يلجؤون إلى الطرق الداخلية للتفسير (استخلاص المعنى المقصود بالنص من محتواه، القياس العادي، القياس من باب أولى، الإستنتاج بمفهوم المخالفة) إلا أنهم لا يجدون تفسير لهذه النصوص ما يجعلهم يعتمدون على الخيار الثاني والمتمثل في الطرق الخارجية.

2- ما هي أنواع التفسير (تفسير القانون) المتعارف عليها؟ أذكرها مع توضيح: المعنى، الجهة الصادرة، القوة الإلزامية. (4ن).

تتمثل أنواع التفسير المتعارف عليها في:

1- التفسير التشريعي: هو تفسير يهدف إلى تبيان الحقيقة المقصودة من التشريع السابق، يصدر عن المشرع، هو ملزم بالنسبة للجميع.
2- التفسير القضائي: مجموعة المبادئ العامة التي يتم استخلاصها من المحاكم، يصدر عن المحاكم، هو ملزم فقط بالنسبة للأشخاص النزاع.
3- التفسير الفقهي: مجموعة الآراء الفقهية حول موضوع معين في مجال القانون، يصدر عن الفقهاء ورجال القانون، هو غير ملزم تطبيقه.
4- التفسير الإداري: مجموعة التعليمات التي تنظم وتضبط عمل وحركية الموظفين، يصدر عن الإدارات العامة، يكون ملزم فقط بالنسبة للموظفين التابعين لكل إدارة.

بالتوفيق